سهام ماصة د. عابدة قرسيف

طالبة دكتوراه جامعة بسكرة

جامعة بسكرة

المصطلح اللساني في مؤلفات المغاربة بين ضبط المفهوم وتحديد الوظيفة.

ملخص:

لا غرو أنّ لكلّ علم مصطلحاته الكاشفة عن مضامينه والتي تحدّد طبيعة موضوعاته وهذا ما تميّزت به كلّ العلوم على اختلاف توجهاتها إلاّ أن مصطلحات العلوم عرفت مع تطورات العصر نقلة نوعية أدت إلى تعدّد المصطلحات ومفاهيمها في الحقل المعرفي الواحد، وهذا الأمر راجع إلى أسباب عديدة من بينها هجرة المصطلحات من بيئتها المعرفية إلى بيئة معرفية أخرى تختلف عنها في الفكر والثقافة والنظام اللغوي مما خلق فجوة بين المصطلح ومفهومه والوظيفة التي يؤديها، والذي يبيّن ذلك المؤلفات العربية الناقلة لمختلف العلوم الغربية، وحتى يتم فك إشكالات فوضى المصطلح لابد من الوقوف عند أسبابه وسبل توحيده من خلال قراءة في نماذج من الدراسات العربية للوصول إلى حلول مقترحة، وقد اخترنا نماذج مغاربية لبيان المشكلة التي يواجهها الباحثون عند استثمارهم لتلك المصطلحات فكانت إشكالات هذه الورقة البحثية على النحو الآتي: هل يعاني المصطلح اللساني تشتتا في المؤلفات المغاربية؟ وما الأسباب التي أدت إلى ذلك؟ وهل يمكن الحدّ من إشكالية فوضى المصطلح اللساني؟

summary:

It is not surprising that each science has its own terminology that reveals its contents and determines the nature of its topics. This is what distinguishes all sciences, regardless of their orientations. However, with the developments of the era, the terminology of sciences witnessed a qualitative shift that led to the multiplicity of terms and their concepts in one field of knowledge. This matter is due to many reasons, including The migration of terminology from its cognitive environment to another cognitive environment that differs from it in thought, culture, and linguistic system, which created a gap between the term, its concept, and the function it performs, which is demonstrated by the Arabic literature transmitting various Western sciences. In order to solve the problems of terminology chaos, we must examine its causes and ways to unify it through reading examples of Arab studies to arrive at proposed solutions. We chose Maghreb models to illustrate the problem that researchers face when they invest in these terms. The problems of this research paper were as follows: Does Linguistic terminology dispersed in Maghreb literature? What are the reasons that led to this? Is it possible to reduce the problem of linguistic terminology chaos?

لقد تعدّدت الدراسات العربية وشملت مجالات مختلفة كما أنها لم تقتصر على الفكر العربي في إنتاجها للعلوم فحسب، بل تجاوزتها إلى الاطلاع على مختلف العلوم الأجنبية ونقلها إلى الثقافة العربية منذ زمن مبكر؛ إلاّ أنّ عملية الانتقال لتلك العلوم الأجنبية لاسيما في العصر الحديث عرف تذبذبا ملحوظا على مستوى تلك العلوم، ومصطلحاتها والشاهد على ذلك الفوضى المصطلحية التي يواجهها البحث العربي، إذ وقع تضارب بين المفاهيم وبين الوظيفة التي تؤديها المصطلحات في بيئتها المعرفية الجديدة، ومن تلك المصطلحات المصطلح اللساني الذي شهد كمّا هائلا من المصطلحات في الحقل المعرفي الواحد، ونجد من بين الدراسات العربية التي عرفت تعددا في استعمالها للمصطلحات اللسانية البحوث المغاربية بمختلف توجهاتها المعرفية، وهذا ما سنبينه في هذه الورقة البحثية.

أولا: المصطلح: المفاهيم والأسس والآليات

1 المصطلح: النشأة والمفهوم

ورد في معجم الصحاح أن **المصطلح** من:" صَلَحَ: الصلاح، ضد الفساد، نقول صلُح الشيء يَصْلُحُ صُلوحًا مثل دخل يدخل دخولا، والإصلاحُ نقيض الإفساد، والمصلحة: واحدة المصالح والاستصلاح نقيض الإستفساد".[1]

وجاء في الوجيز أنّ المصطلح والاصطلاح من :" صَلَحَ الشيء صلاحًا: كان نافعا أو مناسبا، صلُح صلاحًا زال عنها الفساد، أصلح الشّيء: أزال فساده، وأصلح القوم، زال ما بينهم من خلاف وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتّفقوا عليه واتّفقوا، الإصلاح اتفاق طائفة على شيء مخصوص، واتّفاق في العلوم والفنون على لفظ أو رمز معيّن لأداء مدلول خاص".[2]

وهذا يعني أنّ المصطلح من صلاح الشيء وعدم جواز فساده، أمّا الاصطلاح فهو الاتفاق الواحد على المدلول، وهذا المعنى يتفق مع المعنى الاصطلاحي.

وفي(معجم التعريفات)ورد الاصطلاح بمعنى:"اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بنيتهما أو مشابهتهما في وصف أو غيرها"[3].

وذهب مصطفى الشهابي إلى أنّ المصطلح: "هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية... والاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولاتها اللغوية أو الأصلية... المصطلحات لا توجد ارتجالا، ولا بدّ في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي".[4]

كما ذهب أيضا مهدي صالح سلطان الشمري إلى أنّ الاصطلاح أو المصطلح: " هو التعارف المخصوص أو الاتّفاق بين مجموعة متخصّصة على وضع ألفاظ تدلّ على مسمّيات مباشرة لما يتداولون، أو هو التّعبير عن معنى من المعاني العلمية، يتفّق عليه ذلك العلم، فالاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها الأصلية أو اللّغوية، فهو علم يبحث في أسس وضع المصطلحات عامّة وخصائصها وطرائق بنائها".[5]

وفي السياق ذاته يشير عبد السلام المسدي إلى العلاقة الجامعة بين المصطلح والاصطلاح بقوله: "المصطلح في سياق نفس النّظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحوّل إلى اصطلاح، فهو نظام إبلاغي مزروع في حنايا النّظام التّواصلي الأول،و هو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كمّا وأضيق دقّة".[6]

ورأى اليعبودي أنّ للمصطلح خصوصية تحدّدها طبيعة الاستعمال حيث ذكر أنّ: " المصطلح في شموليته، منها تلك التي حصرته في عملية إخراج اللفظ من معناها العام إلى معنى آخر، وقيّدته بوجود مناسبة بين المعنى اللّغوي والمعنى الجديد".[7] ويضيف أيضا أنّ " المصطلح وحدة اللّغة الخاصة، الموظّفة لتسمية المفهوم في العلوم والفنون والتّقنيات".[8]

كما عرّفه محمد عبد الرحمن الحجوج: " المصطلح بمعناه الاصطلاحي يتطلّب اتّفاقا ومناسبة، اتّفاقا بين جماعة معيّنة، ومناسبة تربطه بالمعنى اللّغوي لذلك نجد أنّ بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحي تقاربا دلاليا فإصلاح الفساد بين القوم لا يتمّ إلاّ باتّفاقهم".[9]

إنّ أفضل تعريف للمصطلح هو:" الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري".[10]

يشمل هذا التعريف عدة سمات يتميز بها المصطلح العلمي عن اللفظ العام وهي:

-أن يكون مفردا أو مركبا: إذ لا يشترط على المصطلح أن يكون دائما مفردا بل قد يكون أيضا مجموعة من الكلمات المركبة، على حد قول مرتاض: " أن يكون لفظا واحدا متصلا بسيطا أو مركبا لا جملة من الكلام"،[11] وألا تكون عبارة طويلة تصف الشيء وتوحي به، فليس ضروريا أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه، وإنما يكتفي بصفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم.

- تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة: يعرّف المصطلح بأنّه:" كلمة تعبر عن مفهوم خاص في مجال محدّد"[12]. وهو كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أنّ هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدّد، وبالرغم من ظهور المصطلح في مختلف المجالات، إلاّ أنّه بأحادية الدلالة في مجال التخصص، فهذه السمة المميزة له تمنع الالتباس الذي ينتج عن تعدد المعاني.

- واضح إلى أقصى درجة ممكنة: يرى البعض أنّ المصطلح بمثابة " اللفظ الدال بشكل واضح، ودقيق المفردات".[13] فالدلالة الواضحة والدقيقة من أهم سمات المصطلح، والسياق هو من يحدّد معنى الكلمة كونها مرتبطة به، وفهم معناها يستحيل إذا وردت خارج السياق.

- يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد: تؤكد بعض التعريفات الحديثة للمصطلح على قضية موقع المصطلح الواحد في إطار المصطلحات الأخرى داخل التخصص، فنجد أنّ المصطلح " اسم قابل التعريف في نظام متجانس تكون تسميته حصرية، ويكون منظما ويطابق دون غموض فكرة أو مفهوما ما".[14]

وفي ظل هذه المقاربات المفاهيمية التي تشترك في معنى الاتفاق الحاصل نتيجة اصطلاح جماعة على مصطلحات متخصصة في مجال معرفيّ معين، والمتتبع لموضوع المصطلح يقف عند مفهوم آخر أعمّ منه مفهوما وأشمل في بيان الوظائف والأسس والمتمثل في علم المصطلح، حيث يعرّفه صالح بلعيد بقوله: " هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية ، والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها أو لفظ موضوعي يؤدي معنا معينا بوضوح ودقة بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القارئ أو السامع"، وقد تواضع الدارسون على عناوين تسم هذا العلم أهمها علم المصطلح، والمصطلحية، والمصطلحاتية، والاصطلاحية، والظاهر أنّ معضلة التشتت المصطلحي تطل علينا بظلالها بدءا من وسم العلم إذ لم يتفق الباحثون على عنوان واحد يسمونه به.

لم تهتم المعجمات الأوروبية المتخصصة في مصطلحات علم اللغة بكلمة term إلاّ في السنوات الأخيرة عندما أخذ علم المصطلح مكانه بين أفرع علم اللغة التطبيقي.فاقتصر معجم ماروزو (1951) على بيان أنّ هذا اللفظ يرادف في الاستخدام العام لفظ mot أي كلمة، وهذا المعنى العام لا يفيد في علم المصطلح. وقد حاولت المعجمات الأوروبية في ضوء رؤية أوسع لمجالات علم اللغة العام وعلم اللغة التطبيقي الإفادة من جهود سابقة كثيرة، واهتمت بتعريفات دقيقة لكلمة المصطلح. وأقدم تعريف أوروبي معتمد لهذه الكلمة نصه: " المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أنّ هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد". [15]

ومن هنا فإنّ الاصطلاح هو اتفاق جماعة على مدلول أوسع مفهوم من المصطلح الذي تتحدّد دلالته بطبيعة مجال استعماله، أمّا علم المصطلح فيبحث في كلّ ما يتعلق بالاصطلاح والمصطلح، وكذا الأسس التي انبنت عليها إضافة إلى آليات توليد مصطلحات جديدة.

2 آليات توليد المصطلح:

ممّا لا شكّ فيه أنّ اللغة العربية ثرية بمفرداتها مرنة بآليات ابتكارها لعدد لا نهائي من المصطلحات، فإذا أردنا أن نجد أيّ مقابل لأي مصطلح فإنّ رصيد اللغة العربية كاف لذلك، وحتى وإن لم يتحقق ذلك يمكن الاستعانة بآليات تسهّل عملية استحضار مصطلحات جديدة في هذه اللغة ومن تلك الآليات: الاشتقاق، المجاز، النحت، التعريب، الترجمة... وهذه الآليات من شأنها أن تسهّل على المترجمين وعلماء المصطلح عملية الترجمة ووضع المصطلحات وتوحيدها.

2 1 الاشتقاق: يعدّ الاشتقاق البوابة الرئيسية لتوليد المصطلحات لكونه وسيلة مهمة من وسائل التنمية اللّغوية فهو " أخذ كلمة من أخرى لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل اللّفظي والمعنوي، ليدلّ بالثانية على المعنى الأصلي، مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معًا".[16]

2 2 المجاز: يعدّ المجاز من أثرى الآليات التّوليدية وأكثرها فعالية في إنتاج الدّلالات اللّغوية.

يعرّفه السكّاكي فيقول: " هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها".[17] أو هو " استعمال النّص في غير ما وضع لهّ، أي نقله من دلالته المعجمية الأصلية أو الوضعية أو الحقيقة إلى دلالة علمية (مجازية أو اصطلاحية) جديدة، على أن تكون مناسبة بين الدلالتين".[18]

2 3 النحت: يستعمل النحت كوسيلة لتوسيع اللّغة العربية وذلك من أجل نموّها وثرائها وتوليد المصطلحات العلميّة وزيادتها. أو هو " أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه، لكي لايقع التباس، ويلجأ إليه أصحاب اللّغة للاختصار".[19]

2 4 التعريب: يعدّ التعريب وسيلة من وسائل وضع المصطلح استعان بها العرب منذ القدم نتيجة احتكاكهم بالحضارات الأخرى، وقد لجأ إليها بسبب الحاجة الضرورية إلى المسميات التي لم تكن موجودة لدى العرب.

ورد في معجم الوسيط أنّ التعريب "هو اللفظ الأجنبي الذي غيّره العرب بالنّقص أو الزيادة أو القلب".[20]

2 5 الترجمة: تعدّ الترجمة من أهم العوامل التي تكوّن التّقدم الحضاري باعتبارها نشاط اجتماعي وأداة للتّواصل والتّفاعل مع الحضارات الأخرى.

وقد تعددت تعريفاتها الاصطلاحية حسب النظريات والمدارس المهتمة بها كعلم نذكر منها:

الترجمة هي نقل المعنى من لغة إلى أخرى، غير أنّ المعنى له ثلاثة أنواع: المعنى الدلالي، المعنى الموقفي أو السياقي، والمعنى النصي". [21] وقد أطلق على الدراسات التي تهتم بالترجمة علم الترجمة أو الترجمية وسميت أيضا بالترجمات عند محمد الديداوي.

وهي أيضا:" نقل معنى كلمة من لغة إلى لغة أخرى عندما تتشابه مفاهيم أصول الدلالة اللغوية، وبذا تكون الترجمة هي نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه لا بلفظه، فيتخير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي".[22]

وهناك من يعرّف الترجمة بأنّها:" التعبير بلغة ثانية عن المعاني التي تمّ التعبير عنها بلغة أولى، أي نقل المعاني من لغة المصدر إلى لغة الهدف".[23]

3 أسباب فوضى المصطلح:

شهد المصطلح اللساني العديد من الترجمات التي كانت سببا في خلق إشكالات معرفية ومفهومية ومنهجية ترتبت عنها تعقيدات والتباسات انعكست على الجهاز المفاهيمي للمصطلح المنقول عن الأصول الأجنبية، ويمكن تلخيص أسباب فوضى المصطلح في النقاط الآتية:

- إنّ تعدد الخلفيات المعرفية أدى إلى ظهور تيارين فكريين مختلفين أحدهما تراثي يدعو إلى ربط المصطلحات الحديثة وتحميلها بمفاهيم عربية وحجتهم في ذلك احتواء الدرس العربي على جلّ تلك المفاهيم والمصطلحات، أما ثانيهما فيدعو إلى القطيعة بين ما هو حداثي معاصر وتراثي قديم، وذلك لأن المصطلحات اللسانية الحديثة ما هي إلاّ وليدة بيئة معرفية يحكمها نسق ثقافي وفكري مختلف عن البيئة المعرفية العربية.

تأثر المترجمين والعلماء بالمنهج الفكري للمدارس الأجنبية التي درسوا فيها وتشبعوا بمبادئها وأصولها المعرفية مما أدى إلى الاختلاف بينهم في تبنيهم للمصطلحات والمفاهيم، وهذا ما أشار إليه عبد السلام المسدي بقوله: "فاختلاف الينابيع التي ينهل منها علماء العرب اليوم بين لاتيني وسكسوني وجرماني وسلافي وطبيعة الجدّة التي تكسو المعرفة اللّسانية المعاصرة، وتراكيب الأدوات التعريفية والمفردات الاصطلاحية مما يقتضيه تزاوج مادة العلم وموضوعه في شيء واحد هو الظاهرة اللغوية، ثم طفرة الوضع المفهومي وما ينشأ عنه من توليد مطّرد للمصطلح الفني بحسب توالي المدارس اللّسانية وتكاثر المناهج التي يتوسّل بها كلّ حزب من المنتصرين للنظرة الواحدة أحيانا، كلّ ذلك قد تضافر فعقّد المصطلح اللساني فجعله إلى الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتماثل"[24] ، ويعدّ تفاوت المدارك من باحث إلى آخر ومن بلد إلى آخر بسبب اللّغو والتكوين، وعدم اتفاق المختصين حول السابقة الواحدة أو اللاّحقة الواحدة لتباين الثقافة والمنطق واللّغة أو لضغوط غير لسانية[25] من الأسباب المؤدية إلى خلق فوضى في المصطلح اللساني حسب ما بيّنه إليه سعيد بوطاجين، بالإضافة إلى تعدّد البيئات المشتغلة بالدرس اللساني وعدم التنسيق بينها بسبب غياب الخطة الإستراتيجية حول وظيفة الترجمة وكذا ندرة المؤسسات المهتمة بها.

- تنوع الترجمات بين ما هو حرفي وما هو دلالي هذا الأمر الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى الالتباس ومن ثمّ الوقوع في الخلط بين المفاهيم والوظائف التي تؤديها المصطلحات..
- تداخل بعض العلوم الغربية مع علوم عربية في المفاهيم والوظائف الساعية إلى تحقيقها وذلك على نحو لسانيات النص إذ سعى رعيل من الباحثين عن جذور نشأتها في الدرس العربي القديم.
- عدم الرجوع إلى المصدر الرئيس للمصطلح اللساني إذ نلحظ بعض الباحثين المغاربة يأخذون المصطلحات اللسانية عن المشارقة الذين بدورهم ينقلون تلك المصطلحات من المؤلفات الانجليزية المنقولة في الأساس عن مؤلفات فرنسية. وكذلك الازدواجية اللّغوية التي تعتبر من أكبر المشكلات التي تواجه المصطلحات العلمية عامة واللسانية خاصة، ويظهر ذلك جليا من خلال ترجمات المثقفين العرب الذين درسوا بلغات أجنبية؛ فمثلا الدّارس باللّغة الفرنسية يستعمل مصطلح الفونتيك لترجمة مصطلح phonétique بخلاف الدارس باللّغة الإنجليزية الذي يستخدم مصطلح الفوناتيك ترجمة لمصطلح phonétic رغم أنّ هناك كما يقابله باللّغة العربية وهو علم الأصوات، فاختلاف مصادر التكوين العلمي اللساني يؤثر سلبا على توحيد المصطلح، لأنّ لجوء العربي إلى اقتراض المصطلح مرتين؛ مرة من اللّغة الفرنسية، ومرة من اللّغة الإنجليزية يفضي إلى مصطلحين عربيّين لمفهوم واحد ومنه إلى ازدواجية في المصطلح.[26]

- ومن بين الأسباب الأخرى التي كانت سببا في خلق فوضى في ترجمة المصطلح اللّساني غياب المرجعية، وهو ما أشار إليه حفناوي بعلي قائلا: " ونقصد بغياب المرجعية إقدام المترجم على ترجمة النص النقدي في غياب مرجعيته؛ أي عدم الإلمام بالسياق التاريخي وبالأسس

النظرية للنص المترجم مع العلم أنّ كلّ ما يعبر عنه النقد من أفكار ونظريات واتجاهات هو حلقة من حلقات السياق الثقافي والاجتماعي للغة المصدر".[27]

4 سبل توحيد المصطلح:

-ضرورة اعتماد الباحثين على المصطلحات اللسانية التي أقرتها المجامع اللّغوية حتى لايقع الاختلاف عند استثمار تلك المصطلحات في البحوث الأكاديمية والعلمية.

- يجب أن يكون هنالك تنسيق بين المجامع اللّغوية عند تأسيسها للمصطلحات اللسانية.

- توحيد وسيلة توليد المصطلح اللساني عند طريق تحديد الأولوية لطرائق بعث المصطلحات اللسانية الجديد، إذ إنّ تعدّد وسائل توليد المصطلح يؤدي بالضرورة إلى تعدد المصطلحات.

- تأسيس ورشات دائمة للترجمة وفق خطة واضحة المعالم تخضع لها المؤسسة.

- القيام بمشاريع مؤسساتية في المصطلح (بحوث، ملتقيات، مؤتمرات، دورات علمية) قائمة على فكر استشرافي فاعل.

ومن التوصيات التي لا بدّ من التذكير بها وجوب السعي لتأسيس معجم مصطلحي لساني ن، تنجزه ثلة من الباحثين المتخصصين في اللسانيات بمعية متخصصين في الترجمة، على أن تكون العينة من بيئات مختلفة.

ثانيا: المصطلح اللساني من المفهوم إلى الوظيفة: قراءة في مؤلفات مغاربية

لقد عرفت الدراسات العربية وفود علوم أجنبية مختلفة تنوعت بين العلوم الطبيعية والتكنولوجية والإنسانية هذا الأمر أدى إلى البحث عن تسميات مقابلة لتلك العلوم ومصطلحاتها حتى لا تحدث القطيعة بينها وبين مفاهيمها المؤسسة لها؛ إلاّ أنّ هجرة المصطلحات من بيئتها المعرفية إلى بيئة معرفية جديدة قد يعرف إشكالات من شأنها أن تخلق الفجوة بين دلالة المصطلح والوظيفة التي يؤديها، فلا جرم أنّ لكلّ لغة نظامها الذي يحكمها لذلك كان ضروريا الوعي بمتطلبات الانتقال حتى لا يقع الخلط في المفاهيم من جهة، وحتى لانقع في فوضى المصطلح من جهة أخرى. ولعلّ الدراسات اللسانية من أبرز الدراسات التي واجهت ولا تزال تواجه ذلك الإشكال، وفي هذه الورقة البحثية سنقف عند بعض النماذج المغاربية، و كيفية تعاملها مع المصطلح اللساني الوافد وذلك حسب ما رآه الباحثون المغاربة ملائما للدرس العربي

1 اللسانيات:

رغم جهود الباحثين المتخصصين في اللسانيات وفروعها ونداءاتهم المتكررة في كل المحافل العلمية لتأسيس معاجم لسانبية ترفع بعض الغبن الذي يعانيه الباحثون في هذا الميدان بصفة عامة، والطلبة المبتدؤون بصفة خاصة إلاّ أننا لم نستطع أن نقف بعد على عمل جدي من شأنه أن يمكن الباحثين في هذا الميدان من تجاوز معضلة التشتت المصطلحي.

وإذا كان الأمر كذلك في اللسانيات العامة وهي فرع علمي قد مضى على تأسيسه عقود من السنين منذ انتقالها من حوضها المعرفي والفكري الغربي وافدة إلينا، فكيف باللسانيات التخصصية المنبثقة عنها والتي تعتبر متأخرة في ظهورها مقارنة بالأصل الذي تفرعت منه. وقد انتقلت هي الأخرى إلينا قادمة من بيئة غربية لها خصوصيتها وتفاصيلها الفكرية والحضارية التي تشبعت بها مصطلحاتها ومفاهيمها ووسمت بسماتها الفكرية والثقافية.

وقد بدأ الاهتمام باللّسانيات في المغرب العربي تزامنا مع ظهور ترجمة صالح القرمادي لكتاب جون كانتينو (دروس في علم الأصوات العربية) في تونس حيث استعمل مصطلح (علم اللغات) في مقابل linguistique وسمي المتخصص في هذا العلم باللّغوي.[28] وقد كان أيضا لنشاط الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في مجال اللسانيات والصوتيات في جامعة الجزائر أثره البالغ في بلورة ذلك العلم وتحديد مفاهيمه حيث عرّفت اللسانيات بأنّها:" الدراسة العلمية الموضوعية للسان البشري، أي دراسة تلك الظاهرة العامة والمشتركة بين بني البشر، والجدير بالاهتمام والدّراسة بغضّ النّظر عن كلّ الاعتبارات الأخرى التي لاتعدّ من صلب اهتمام اللّسانيين".[29]

لعلّ أفضل مثال يمكن أن ندعّم به نظرتنا هذه كتاب دي سوسير حول اللسانيات cours de linguistique général الذي تمت ترجمته خمس مرّات وكلّ ترجمة جاءت بعنوان يختلف عن باقي الترجمات، فهناك الترجمة التونسية التي قام بها صالح القرمادي ومحمّد عجينة ومحمّد الشاوش وصدرت سنة 1985م بعنوان (دروس في الألسنية العامة)؛ ثم الترجمة السورية التي أنجزها كل من يوسف غازي ومجيد نصر الله سنة 1986م بعنوان (محاضرات في الألسنية العامة)، تليها الترجمة المصرية التي أنجزها أحمد نعيم الكراعين سنة 1985م بعنوان (فصول في علم اللغة العام)؛ بعدها الترجمة العراقية من طرف يوسف عزيز سنة 1985م بعنوان (علم اللغة العام)، ثمّ الترجمة الأخيرة وهي الترجمة الغربية من قبل عبد القادر القنيني سنة 1987م بعنوان (محاضرات في علم اللغة العام) .

ومن الأمثلة الأخرى التي تؤكّد الفوضى التي يسبح فيها المصطلح اللساني ما يتعلّق بتسمية العلم في حدّ ذاته (linguistique) الذي ترجم بعدّة مصطلحات عربية حسب ما أوردها عبد السلام المسدي في (قاموس اللسانيات) وهي: اللاّنغويستيك، فقه اللغة، علم اللّغة، علم اللغة الحديث، علم اللغة العام، علم اللغة العام الحديث، علم فقه اللغة، علم اللّغات، علم اللّغات العام، علوم اللغة، علم اللسان، علم اللسان البشري، الدراسات اللّغوية الحديثة، علم اللّغويات الحديث، الدراسات اللّغوية المعاصرة، اللّغويات الجديدة، اللّغويات، الألسنية، الألسنيات، اللّسانيات".[30]

يقول سعيد يقطين: " عندما نكون نحن العرب في وضع استعمال هذه المصطلحات ونقلها إلى لغتنا واستعمالنا النّقدي لها، فإنّنا لا ننقل فقط الكلمات ولكن علاوة على ذلك مفاهيم مثقلة بحمولات تاريخية ومعرفية واستعمالية". [31]

ويرى محمّد رشاد الحمزاوي أنّ مصطلح (الألسنية) استعمل في بداية الأمر مقابلا لمصطلح dialectologie ولم يظهر بمعنى (الألسنية) أو (اللّسانيات) إلاّ في حدود السبعينات من القرن العشرين ليدلّ على العلم الجديد فهما ومضمونا نظريا وتطبيقا، فظهر عند أنيس فريحة، وريمون طحان سنة 1976، وأيضا عند ميشال زكرياء في كتابه (الألسنية) و(علم اللغة الحديث) سنة 1980م، وبعد ذلك ظهر مصطلح (ألسنيات) مماثلا لصيغة لغويات، ثمّ ظهر في المغرب مصطلح (اللسنيات) لكنّه سرعان ما ذهب ليحل محلّه مصطلح (اللسانيات)، وكان ذلك في الجزائر سنة 1966م.[32]

2 التداولية:

عرف مصطلح pragmatics في الدراسات العربية الحديثة بعدة ترجمات مما يكرس الفوضى المصطلحية التي تعرفها الساحة العربية، والتي لا تخدم بأي حال من الأحوال الدرس اللغوي العربي ومن تلك التسميات: البراغماتية والبراغماتيك وقيل التداولية، والتداوليات، والمقامية، والذرائعية، والنفعية، والمقامية،[33] وعلم التداول والمقاصد، وهذا الزخم الهائل من المصطلحات يكرس- في حقيقة الأمر- الفوضى المصطلحية التي تعرفها الساحة العربية، التي لا تخدم بأي حال من الأحوال الدرس اللغوي العربي.[34]

مما تجدر الإشارة إليه، ذلك الخلط الذي وقع فيه المحدثون، بين علم التداولية pragmatics ، والمذهب البراجماتيpragmatism ، في حين " يجب ألا نخلط ببين علم التداولية pragmatics والمذهب البراجماتي pragmatism وهو المذهب الفلسفي الذي يحبذ التركيز على كل ما له أهمية عملية للبشر، وتجنب البحث في القضايا المطلقة أو المجردة"[35]

ينطلق المذهب الفلسفي من أنّ الفكرة، ليست في الصور والأشكال التي تثيرها في الذهن وليست في انطباقها على حقائق الموجودات، وإنما في الأعمال التي تؤدي إليها هذه الفكرة، في حين تتجاوز التداولية تفسير اللغة في ذاتها إلى تفسيرها حال استعمالها في الواقع العملي.[36]

ذهبت الباحثة راضية خفيف بوبكري في مقال لها بعنوان: (التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقاربة نظرية) إلى جعل البراجماتية غير الذرائعية، في حين أنهما واحد: " تقول pragmatism يمكننا أن نرجع أصل التداولية إلى اتجاهين مختلفين: اتجاه ينطلق من دراسته التداولية من كونها نظرية في التعامل الاجتماعي، تهتم بالجانب الاستعمالي، أي استعمال اللغة، بزعامة أوستين، واتجاه فلسفي منطقي تعود جذوره إلى بيرس الذي أطلق عليها اسم البراجماتية عام 1905، ووليم جيمس الذي سماها بالذرائعية عام 1978م".[37]

وتواصل الباحثة فتقول:" أما أصل التسمية (ذرائعية)، فإن جذورها تمتد إلى منظري السيمياء أمثال (شارلز بيرس) و(شارلز موريس) و(جون ديوي) على وجه الخصوص، وتختلف دلالاتها حسب الحقل الذي تنبعث منه، كالفلسفة واللسانيات والاتصال، على أن سمتها الغالبة تظل في توجهها العملي".[38] وهو ما رأى فيه (عيد بلبع)خلطا وقعت فيه الباحثة (فجون ديوي) ليس منظرا للسيميائيات، ودخول مصطلح التداولية إلى حقل اللسانيات كان على يد موريس سنة 1938م.[39]

ومن الباحثين أيضا في هذا المجال من يجعل البراجماتية مرادفا حقيقيا للتداولية يقول عثمان بن طالب[40] وهو يتحدث عن تطور علم الدلالات: " [...] ولكن تطور علم الدلالات من جهته، فرض على الدارسين اعتبار عدد كبير من المعطيات اللغوية الجديدة وطرح قضايا معرفية ونظرية جديدة أدت بدورها إلى وضع إطار معرفي يجيب عن كل التساؤلات الجديدة، وهذا الإطار هو البراغماتية. مهمة هذا الإطار هو دراسة كل المعطيات اللغوية والخطابية المتعلقة بالتلفظ".[41]

تحقيق القول فيما سبق أنّ جهود الباحثين العرب لا تصدر عن مرجعية فكرية واحدة، فبعضها لا يتجاوز حدود الترجمة الحرفية، للدراسات الغربية، وبعض قوامه الترجمة والخلط أحيانا بين هذه المصطلحات، والوقوع في فخ الترجمات الخاطئة، فيجد القارئ نفسه أمام ركام هائل من المترجمات التي لا اتفاق في شأن إطلاقها وتسمياتها، وأحيانا وضعت هذه المصطلحات على أساس أنها متكافئة في حين أنّ لكلّ منها دلالاته، وفي مقابل هؤلاء نجد ثلة من الباحثين، صرفت أنظارها تلقاء الأحداث الكلامية والدراسات التداولية عموما، فغدت تدرس اللغة بوصفها نشاطا أو حدثا لغويا فأولت العناية لمقاصد المتكلمين متجاوزين بذلك الدلالة السطحية الظاهرية إلى الدلالة الضمنية، ومهتمين بالعنصر الدلالي والتداولي المحدد للقول والمولد له.

إضافة إلى مزاوجة هؤلاء بين ماهو تراثي و حداثي، وفي هذا السياق نقف عند بعض الباحثين المغاربة الذين اجتهدوا قدر المستطاع لتجسيد تصوراتهم في الدرس التداولي، ومن أولئك الباحثين: طه عبد الرحمن حيث قال: " اجتهدنا قدر المستطاع في الأخذ بأسباب اللغة العربية في التعبير والتبليغ، وظفناها في التنظير لموضوع هذا البحث المراد هنا مؤلفه في أصول الحوار وتجديد علم الكلام".[42]

ونجد عبد الهادي بن ظافر الشهري ينطلق في مؤلفه: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية من فكرة أنّ للغة من المنظور التداولي وظيفتين رئيسيتين ترتبطان بمقاصد الإنسان الذي يستعملها وبوضعه الاجتماعي وأهدافه، هما:

الوظيفة التعاملية: التي تبرز من خلال قيمة الاستعمال اللغوي، بين المرسِل والمرسَل إليه.

الوظيفة التفاعلية: وتتمثل في قدر كبير من المعاملات اليومية الذي تحدث بين أبناء الجماعة اللغوية.

انطلاقا من هذه الوظائف أورد الباحث التعريفات المختلفة للتداولية التي لاحظ أنها تختلف بناءً على مجال اهتمام كل باحث ليتبني في الأخير التعريف الذي يجعل التداولية دراسة أثر السياق في بنية الخطاب ومرجع رموزه اللغوية ومعناه، كما يقصد المرسل.

تكمن أهمية الدرس التداولي عند هذا الباحث من حيث كونه دراسة للمنجز اللغوي في إطار التواصل من غير إهمال لمدى تأثير السياق في نظام الخطاب المنجز.[43] ولم يدع الباحث لنفسه الريادة والدرجات العُلى في الدراسات التداولية العربية المعاصرة، فلم يغب

عنه الإشادة ببعض الباحثين المحدثين الذين يعود لهم فضل السبق في المزج الواعي بين الدراسات العربية والنظريات الغربية، مثلما فعل (طه عبد الرحمن) و (محمد يونس علي يونس) الذي بحث في كيفية تحليل الفقهاء للخطاب الفقهي تحليلا تداوليا، في سبيل استخراج الأحكام الشرعية والتقعيد لها وتصنيف مراتبها، وهذا ما يلخصه مؤلفه الشهير المعنون بـ: (علم التخاطب الإسلامي، دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص) يرمي الكتاب إلى "صوغ الأصول والنظريات اللغوية التي تبعثرت أجزاؤها وفروعها في كتب الأصول، وغاب عنها السياق النظري الشمولي، والإطار العام الذي يوجّه، ويفسر تلك الأجزاء والفروع، وقد تطلب صوغ تلك الأصول قراءة معمقة ودقيقة للأصول الفلسفية الوجودية منها المعرفية التي تنبثق عنها النظريات اللغوية للأصوليين."[44]

إن ثمرة التلاقح بين الدراسات الأصوليين والدراسات اللسانية، علم جديد آثر الباحث أن يسميه بـ: (علم التخاطب الإسلامي) الذي يقابل في اللسانيات الغربية الحديثة بمصطلح pragmatics [45]

إنّ الغاية من علم التخاطب حسب رأي الباحث هي معرفة كيفية حدوث التفاهم بين المتخاطبين، وتشمل مسائله كل العناصر التي تساهم في إحداث التخاطب من وضع واستعمال وقرائن وأنواع الدلالة المختلفة، والنظريات الدلالية ذات الصلة بالاستعمال والسياق، ويبحث هذا العلم في فقه اللغة، والصرف، والنحو، والبلاغة، واللسانيات، وتحليل الخطاب والنص، وعلم الأصول، وعلم التفسير، وعلم الحديث، والمنطق، والفلسفة وما أشبه.[46]

تحقيق القول فيما سبق أنّ الباحث انطلق من فكرة مزاوجة الجهود النظرية التي استقرت في التراث العربي بالنظريات الحديثة عند الغربيين، فاكتشفت مقاربات ثرية في علم الفقه وأصوله والبلاغة والنقد، هذه المقاربات التي لا تقل أهمية عما توصل إليه الباحثون الغربيون في هذا المجال، كما تعرض لدور الكفاءة التداولية في صنع الخطاب وتشكيله لغويا.

إضافة إلى هذه الدراسات نقف عند ما قدمه (أحمد المتوكل) حيث اتخذ من النحو الوظيفي منطلقا للجمع بين الدراسات العربية القديمة وبين المناهج الحديثة، أما في الاتجاه البلاغي، فلعل أبرز الدراسات ذات المنحى التداولي هي دراسات (محمد معمري) تلك التي أنجزها فريق البحث في البلاغة والحجاج من جامعة منوبة في تونس.[47]

2 الأفعال الكلامية:

لقي مصطلح الأفعال الكلامية رواجا كبيرا في الدراسات العربية تطبيقا ومحاولة في بعض الأحيان لتجديد مفاهيمه وفق ما يساير طبيعة موضوعات الدرس العربي ومن تلك المحاولات البحث الذي قدّمه الطبطبائي في مؤلفه: "نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين، والبلاغيين العرب"، حيث عن جملة من القضايا بدأها بتقديم عرض موجز للنظرية الغربية المعاصرة كما تأسست عند (أوستين) وتطورت عند (سيرل)، ثم قام بتجميع النصوص العربية المتعلقة بهذا الموضوع من كتب النحو والبلاغة وأصول الفقه والمنطق، وعرضها بترتيب يتوافق مع المنهج المعاصر، وعلى نحو ييسر المقارنة والمقابلة بينهما وبين النظرية المعاصرة، وختم دراسته بمحاولة لتمثيل آراء عربية قديمة في جوانب نظرية (سيرل) و (الأفعال المتضمنة في القول)، بغية الوصول إلى آراء مبتكرة في هذه النظرية.[48]

3 الاستلزام الحواري:

حري بنا أن نشير إلى أنّ مصطلح implicature تجاذبه مدّ وجزر في الدراسات العربية، فتجدنا أمام ركام هائل من المترجمات التي لا اتفاق بشأن إطلاقها وتسمياتها، ومن الترجمات الواردة لهذا المصطلح على سبيل المثال لا الحصر مايلي:[49] الاقتضاء/ التضمين/ الإضمار/ المعنى المرسل/ المعاني الضمنية.

وهناك لفيف من الدارسين ممن يترجمون مصطلح implicature، بالاقتضاء والاستلزام، ثم يضعون حدودا فاصلة بينهما، ومن هؤلاء الباحث المغربي (محمد السيدي) الذي نوجز رؤيته للموضوع فيما يلي: [50]

- الاقتضاء مفهوم منطقي، بينما الاستلزام مفهوم لساني تداولي.
- يمتاز الاقتضاء بتغييره وفقا لظروف استعمال العبارة فهو ملازم لها في جميع الحالات والأحوال.
- يتغير الاستلزام بتغير ظروف إنتاج العبارة اللغوية، على عكس الاقتضاءات التي تمثل مسلمات تعد ملازمة للقول لا تتغير بتغير بنيته التركيبية (إثبات، نفي، أو استفهام).

يرى السيدي أنّ مفهوم الاقتضاء يطرح مجموعة من المشاكل ذات الصلة ببناء النحو بصفة عامة، أهمها مفهوم الاستقلال، فهو يدعونا إلى إعادة النظر في تصور النظرية اللسانية العامة، لأنّ الاقتضاء يستدعي ضرورة بناء نظرية للموقف التواصلي، لارتباط الاقتضاءات بالجانب التداولي.[51]

تحقيق القول فيما سبق أن (السيدي) اعتمد مصطلح الاستلزام مقابلا للمصطلح الأجنبي implicature لعدة اعتبارات، لعلّ أهمها كون الاستلزام أقرب إلى حقل الدراسات اللسانية والتداولية، في حين كان الاقتضاء أقرب إلى المفاهيم المنطقية.

وغير بعيد عن رأي (السيدي) سار ثلة من الباحثين الذين آثروا مصطلح الاستلزام في مقابل implicature لاعتبارات نذكر منها:[52]

- ورود هذا المصطلح (استلزام) بمعناه تقريبا في الموروث الفكري العربي.
- حديثهم عن دلالة الاستلزام ودلالتي المطابقة والتضمين في علم الدلالة العربي.
- حديثهم عن الاستلزام المنطقي في الأدوار الاستنباعية، وما ينتج عنها من نتائج تربطها بمقدماتها.
- ما ورد عند البلاغيين العرب القدامى من مفهوم اللازم، والملزوم، والكناية، ومن قبيل ذلك قولهم: (فلان كثير الرماد).

واعتمد (إدريس سرحان) في أطروحته الموسومة بـ: (طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال)، مصطلح التضمين أو التعبير غير المباشر كمقابل لـ: implicature يقول: " من حق المتكلم أن يسلك سبيل التضمين limplication أو (التعبير غير المباشر) بكل أصنافه وطرقه في صياغة معانيه متى تبينت له فائدة هذا السبيل، ولم يكن ليتعارض بشكل ظاهر أو خفي مع احد المبادئ الأساسية المنظمة للتواصل اللّغوي".[53]

ثم صرف الباحث نظره تلقاء الاقتضاءات التي جعلها متفرعة إلى مكونات فرعية خمسة هي:[54]

- اقتضاءات خاصة بالمتكلم: وتضم معارفه ومعتقداته.
- اقتضاءات خاصة بالمخاطب: وما يعتقده عن معارف المتكلم وقدراته.
- اقتضاءات راجعة إلى مكان وجود المخاطب: وتشمل كل ما استوعبه المخاطب من الملفوظات السابقة المنتمية إلى ذلك النص.

إنّ الدرس العربي الحديث والمعاصر عرف تجاذبا على مستوى توظيفه للمصطلحات اللسانية، وكذا تحديد مفاهيمها وفق ما يتماشى وموضوعات اللغة العربية، فانقسم الباحثون بذلك إلى تيارين: أحدهما يبحث في حفريات الدرس التراثي عن مقابلات المصطلحات اللسانية الجديدة، ومن ثمة إسقاطها على الدرس العربي، أمّا ثانيهما فيحافظ على المصطلحات اللسانية الأجنبية ويبحث في الوقت نفسه عن سبل الاستقلال المفهومي والوظيفي لتلك المصطلحات الأجنبية المحمّلة بثقافة الحضارة الغربية. والناظر في هذين التيارين

يستشف أسباب وقوع فوضى المصطلح، ومن هنا استدعى الأمر إعادة النظر في سبل توحيد المصطلح بعد الوقوف عند أسبابه، وذلك من أجل البحث عن حلول تسدّ الثغرات التي يتخبط فيها المصطلح اللساني في البيئة المعرفية العربية.

الهوامش والمراجع:

[1] ابن حماد الجوهري، معجم الصّحاح، مادة (صَلَحَ)، تح، خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 2008م، ص 597، 598.

[2] مجمع اللغة العربية، مجمع الوجيز، مادة (صلح)، الهيئة العامة للشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، دط، دت، ص 368.

[3] التعريفات، ص 1845.

[4] مصطفى شهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، دمشق، ط2، 1965م، ص 6، نقلا عن أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، ص17

[5] مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب، جامعة بغداد، دط، 2012م، ص 60.

[6] عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط1، 2010م، ص 45.

[7] خالد اليعبودي، آليات توليد المصطلحات وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب، ط1، 2006م، ص 12/11.

[8] المرجع نفسه، ص 22.

[9] محمد عبد الرحمن الحجوج، الأصول اللغوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستكمالا، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، ط1، 2011م، ص 15.

[10] محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب للطباعة والنشر، ص12،11.

[11] عبد الملك مرتاض، صناعة المصطلح في العربية، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، ع 2، 1999م، ص 30

[12] محمد حسن عبد العزيز، المصطلحات اللغوية، ص 295

[13] عبد الرحمان عبد العزيز الفاضل، البنك الآلي السعودي للمصطلحات، ع 47، ص 79.

[14] محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 12

[15] المرجع نفسه، ص10 ، 11

[16] أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، دط، 2006م، ص 19.

[17] السكاكي، مفتاح العلوم، تح، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص 468.

[18] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، الجزائر، ط1، 2008م، ص 84.

[19] أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، ص 27.

[20] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، مادة (عرّب)، مكتبة الشروق الدولية، مصر، القاهرة، ط2، 1972م، ص 617.

[21] الديداوي محمد، منهاج المترجم، ص 29.

[22] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص105.

[23] جورج مونان، علم اللغة والترجمة، ترجمة أحمد زكريا ابراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، القاهرة، ط1، 2002م، ص 43.

[24] عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس، دط، 1984م، ص 55.

[25] ينظر، السعيد بوطاجين، الترجمة والمصطلح، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009م، ص 28.

[26] ينظر، علي القاسمي، مقدّمة في علم المصطلح: أسسه النظرية والتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان، بيروت، 2008م، ص 197/ 198.

[27] حفناوي بعلي، إشكالية ترجمة المصطلح النقدي، مصطلح الشعرية في الخطاب العربي، ع4، 5، 2005م، ص 56

[28] ينظر، محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، درا غريب، القاهرة، دط، 1993م، ص 222.

[29] خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، حيدرة، الجزائر، ط2، 2006م، ص 9.

[30] عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، ص 55.

[31] سعيد يقطين، المصطلح السردي العربي قضايا واقتراحات، مجلة نزوى، عمان، العدد 21، 2000م، ص 62.

[32] ينظر، محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، دت، ص 21.

[33] عيسى عبد الحليم، المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، العدد 1، ص 9 10، وخليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة الجزائر، ط1، 2009م، ص 65.

[34] المرجعية اللغوية في النظرية التداولية ص 9، 10.

[35] ينظر، محمد عناني، المصطلحات الأدبية الحديثة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، مصر، دط، 1996م، ص 77، 78.

[36] ينظر: عيد بلبع، التداولية إشكاليات المفاهيم بين السياقين الغربي والعربي، مجلة سياقات، دار بلنسية للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، العدد 1، السنة الأولى، ط1، 2008م، ص 15، 44.

[37] ينظر، راضية خفيف بوبكري، التداولية وتحليل الخطاب الأدبي مقاربة نظرية، عدد 399، ص 22.

[38] ينظر، المرجع نفسه، ص 22.

[39] عيد بلبع، التداولية، إشكالية المفاهيم بين السايقين الغربي و العربي، ص 46.

[40] البراغماتية وعلم التراكيب ص 125.

[41] مصطفى غلفان، اللسانيات ص 249.

[42] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000م، ص 29.

[43] ينظر، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص 10.

[44] محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، كانون الثاني، يناير، 2006م، **ص 7.**

[45] ينظر، نفسه، ص08.

[46] ينظر نفسه، 08.

[47] ينظر، عبد الهادي بن ظافر، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية.

[48] ينظر، طالب سيد هشام الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين، مطبوعات جامعة الكويت، 1994م، ص 167، 168.

[49] بن عيسى، المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، مجلة دراسات أدبية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الدزائر، العدد 1، 2008م، ص 150، 151.

[50] محمد السيدي ، إشكالية المعنى من الاستعارة إلى الاستلزام الحواري، مجلة فكر ونقد، العدد 25، 2000م، ص 105، 106.

[51] ينظر، المرجع نفسه، ص 106.

[52] ينظر، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، ص 151.

[53] إدريس سرحان، طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، رسالة دكتوراه مخطوطة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر الهراز، فاس، 1420ه / 1421ه، 1/ 103.

[54] ينظر، المرجع نفسه، 1/ 123.